١٩٦٩/٦/١٠ نشرت الصحيفة ذاتها انه صدرت أوامر بطرد تسعة من المحرضين العرب من الضفة الغربية لنهر الاردن ، موقعة باسم وزير الدفاع موشى دايان ، ومن بين هؤلاء المبعدين ، زكريا حمدان البالغ من العمر ٢٧ عاما ، ويشغل منصب سكرتير نقابة العمال في نابلس ، وقد اتهم بعدم تشغيل عمال من وراء « الخط الاخضر » .

وبتاريخ ١٩٦٩/٥/٢٢ ، ذكرت صحيفة دافار أيضا، أنه صدر عن المحكمة العسكرية في نابلس الحكم بالسجن المؤبد ضد سائق سيارة من نابلس ، وذلك لنقله قاذف قنبلة ألقيت على مبنى الحاكم العسكري في المدينة في شهر تشرين الثاني عام ١٩٦٨ .

وبتاريخ ١٩٦٩/٥/٧ ، قالت صحيفة دافار ، أنه تم في نابلس اعتقال نعمة الشربيني ، البالغة من العمر ٢١ عاما ، وهي شقيقة سكرتير رابطة العمال في قضاء نابلس الذي تم اعتقاله قبل اسبوعين من ذلك التاريخ بتهمة ايواء شابة تدعى سلوى (رشيدة عبيدو) والمتهمة بوضع مادة متفجرة في « السوبرسال » في القدس .

وبتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٠ ، ذكرت صحيفة هآرتس ، بأن اثنين من سكان الضفة الغربية قتلا في نهاية الاسبوع باطلاق النار عليهما من قبل اشخاص مجهولين . « ويقول اهالي الضفة الغربية بأن القتل يعود لاسباب سياسية » . وأحد هذين القتيلين هو ابراهيم سعيد المصري ، البالغ من العمر ١٩ عاما ويعمل في مصنع نسيج ، وقد قتل اثناء ذهابه الى بيته .

وبتاريخ ١٩٦٩/٥/١ ذكرت صحيفة يديعوت احرنوت ، أنه في يوم ١٩٦٩/٤/٣٠ قتل شاب من نابلس رميا بالرصاص عندما لم يذعن لنداءات رجال حرس الحدود ودعوتهم اياه بالتوقف . وقد وقع الحادث في احد احياء نابلس القديمة في حوالي الساعة الثامنة والنصف ليلا ، والشاب هو أحمد قنزع ، ويعمل في قسم التنظيفات في بلدية نابلس، ويبلغ من العمر الثامنة والعشرين . وقد ادعت الصحيفة بأنه كان مخمورا حين قتل .

وبتاريخ ١٩٦٧/١٢/٣١ ، ذكرت صحيفة هآرتس ، (نقلا عن نشرة « اسراكا » ، عدد ابريل ١٩٦٩ ، ص ٩) ، انه حدث بعض الهرج ، استعملت فيه لغة الشتائم ، بين صفوف بعض الباحثين عن عمل من سكان رفح ومن بعض اللاجئين ، والذين كانوا يقفون امام مكتب العمل المحلي في رفح . وقد قام جنود الحراسة الاسرائيليين باطلاق النار عليهم مما أدى الى اصابة احد المجتمعين اصابة خطيرة فقد على اثرها الحياة .

وبتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢ ، ذكرت صحيفة معاريف ، بأن قوات الامن الاسرائيلية قامت بنسف ثلاثة بيوت في غور الاردن « لقيام اصحابها بتقديم العون للفدائيين » . واصحاب هذه البيوت هم من العمال الزراعيين الذين يعملون في مزارع المدعو حسن الخطيب .

ونقدم على الصفحة التالية جدولا بأسماء بعض النقابيين الذين اعتقلوا أو أبعدوا الى الضفة الشرقية للاردن ، وكانت التهم الموجهة اليهم هي الاشتراك في مقاومة الاحتلال او التعاون مع الفدائيين .

استغلال العمال : على الرغم من وجود معارضة اسرائيلية في بادىء الامر ، وبعد الاحتلال مباشرة، بالسماح للعرب من سكان المناطق المحتلة بالعمل في اسرائيل « خشية تلويث العمل العبري » ، وكامتداد لسياسة « يهودية العمل » التي نفذتها الحركة الصهيونية أيام الانتداب البريطاني ، فقد انتصر الرأي الداعي لسياسة «الدمج الاقتصادي»، وسمح للعمال العرب من المناطق المحتلة العمل داخل اسرائيل منذ أواخر عام ١٩٦٨ بالنسبة لاهالي الضفة الغربية ، ومنذ نيسان ١٩٦٩ بالنسبة لاهالي غزة . واشترطت السلطات الاسرائيلية عند سماحها بذلك « سلسلة من الاجراءات ، من بينها أن يتم تشغيل العمال العرب بواسطة مكاتب العمل التابعة للهستدروت ووفقا لقوانين العمل المعمول بها في اسرائيل ، وهذا يعني ان تتساوى معاشاتهم مع معاشات العمال الاسرائيليين ، وأن يتم الدفع بواسطة مكتب العمل ، وأن يأتي العمال العرب الى أماكن عملهم ويعودون الى أماكن سكناهم برحلات منظمة »(١). وفي الظاهر ، تبدو هذه الاجراءات وكأنها تتسم بالانصاف ، ولكن عند تفحصنا لها على ضوء الواقع نرى أنها في الحقيقة عملية نهب منظمة للعمال العرب . فبالنسبة لاجور العمال العرب مقارنة بأجور العمال في اسرائيل ، نكتشف ان هناك مفارقة كبرى في هذا المجال على صعيدين ، الاول على صعيد مقارنة أجور العمال الاسرائيليين بأجور العمال العرب من المناطق المحتلة الذين يعملون في اسرائيل ، والثاني على